

لأن اللبنانيين يعيشون حالة قلق كبير من احتمال انفلات الامن وتجدد الحرب الأهلية،
لأن عجز الدولة عن أداء وظائفها في المجالات كافة: الأمنية والسياسية والخدماتية... بات يهدد بتحولها الى "دولة
فاشلة"،

لأن أطراف النظام السياسي الطائفي يفرضون على اللبنانيين جدول اعمال خلافاتهم ومراهناتهم،
لأن وهم الدولة الطائفية انهار وفقد النظام السياسي شرعيته وقدرته على الاستمرار،
لأن انقاذ لبنان مما هو فيه يستوجب المبادرة إلى اعادة بناء الدولة والنظام السياسي والاقتصادي الاجتماعي على
أسس المواطنة والعدالة والكرامة الإنسانية...

ندعوكم

للمشاركة في المؤتمر الوطني للإنقاذ الذي سيعقد في قاعة أوتيل مونرو، مقابل فندق
فينيسيا، يوم السبت الواقع فيه 2013/6/15، عند الساعة الحادية عشرة صباحاً.

المبادرون الى الدعوة

سركيس أبو زيد، أنطوان أبي حيدر، بيار أبي صعب، سماح ادريس، ريمون أفرام، روني
الأسعد، يوسف الأشقر، عبدالرحمن البزري، إبراهيم الحلبي، أميمة الخليل، ماري الدبس، زياد
الرحباني، نصري الصايغ، رغيد الصلح، حسن العبدالله، ناصيف القزي، بشير المر، سمير
المقدسي، ظافر المقدم، غادة اليافي، زياد بارود، غالب بو مصلح، سليمان تقي الدين، غريغوار
حداد، خالد حدادة، حسن حمادة، كمال حمدان، محمد حمدان، حيان حيدر، مارسيل خليفة،
فؤاد خليل، غانيا دوغان، إلياس سابا، أسامة سعد، طلال سلمان، خضر سليم، نزار صاغية،
مسعود ضاهر، بسام ضو، كاسترو عبد الله، نبيل عرجة، جان عزيز، ساسين عساف، ميشال
عقل، عبدالقادر علم الدين، رفيق علي احمد، حسن عواضة، مارون عون، حنا غريب، سايد
فرنجية، رهيف فياض، جورج قرم، أمين قمرية، نواف كباره، فاديا كيوان، إلهام مبارك، عزة
مروة، غسان مطر، عدنان ملكي، ألبير منصور، كامل مهنا، شربل نحاس، عمر نشابة، إميلي
نصر الله، عصام نعمان، جمال هرمز غبريل، نجاح واكيم.

نداء من أجل

إنقاذ لبنان وإعادة تأسيس الدولة

يعيش لبنان مرحلة حرجة جداً تتذر بتداعيات خطيرة تهدد أمن مجتمعه، في ظل دولة معطلة لم تعد قادرة، ولو في الحد الأدنى، على التعامل مع الصراعات المتشابكة التي تعصف في محيطه، ولا على مواجهة انعكاسات هذه الصراعات على الداخل اللبناني.

إن المعاينة الموضوعية لواقع بلدنا اليوم، ومن ثم استقراء المستقبل القريب الذي بات محدد المعالم، يضعان أمامنا الحقائق الآتية:

1. يتأكد كل يوم عجز الدولة المتفاقم عن أداء وظائفها الأساسية في المجالات كافة، الدفاع والسياسة الخارجية والأمن وصون الوحدة الوطنية، دون ذكر تقصيرها المتماذي عن تحمل مسؤوليتها في الخدمات العامة والإدارة الاقتصادية والأمن الاجتماعي وبسط سلطة القانون ومكافحة الفساد وغيرها، وصولاً إلى إفلاسها في إدارة خلافت الأطراف السياسية التي يفرزها النظام من ضمن آلياته الشكلية.
2. وإذ يفتقد النظام السياسي القائم على الاقتسام الطائفي للبنانيين وللدولة الأساسات الخارجية التي ترسخ عليها بعد الحرب والتي سمحت بفرضه على اللبنانيين ثم بالتمديد له اصطناعياً، فقد بات اليوم عاجزاً عن استبقاء الشرعية، ولو الشكلية، للمؤسسات الدستورية للدولة. فمجلس النواب سوف يكون فاقداً للشرعية بعد 20 حزيران 2013، وكل تمديد لولايته انقلاب موصوف، أما الحكومة فهي، إن تشكلت، سوف تجد برلماناً فاقداً للشرعية لا يستطيع أن يمنحها هي أيضاً أية شرعية. والامر عينه ينطبق على رئاسة الجمهورية بعد أشهر عندما يحين موعد انتخاب رئيس جديد للجمهورية.
3. إن الدولة اللبنانية مهددة بالسقوط، واقعياً وقانونياً، وهذا تترتب عليه نتائج خطيرة أبرزها:
 - أ. إن الغالبية الساحقة من الأسر التي يتلقى معيولها أجورهم من العمل في لبنان وبالعملة الوطنية، ولا سيما العاملون في الدولة وفي المؤسسات التابعة لها (الموظفون المدنيون والعسكريون والمستخدمون)، معرضة لفقد مداخيلها ومدخراتها، مثل ما حدث عندنا في حقبة الثمانينات، وكما نشهد حولنا اليوم في العالم، مع ما يترتب على ذلك من زلازل اجتماعية.
 - ب. إن يأس اللبنانيين من الركون إلى الدولة، بأجهزتها الإدارية والأمنية والقضائية، سوف يدفعهم أكثر فأكثر صوب الهجرة والاستزلام لقادة الطوائف والرضوخ لأصحاب المال مالكي السلطة الفعلية، ما يُشرّع أبواب لبنان على العواصف الإقليمية حرباً أهلية لا تتوفر أية ضوابط لوقفها، أو حتى لإدارتها.
 - ج. إن سقوط الدولة اللبنانية يحرم البلد من كل حصانة يوفرها له القانون الدولي والأمم المتحدة، ويفتح الأبواب للتدخلات الخارجية بأبشع أشكالها وأخطرها.

حيال المآسي والعواصف الإقليمية، لا يقف اللبنانيون وحدهم أسرى للعصبيات الطائفية، بل أصبح زعماء الطوائف أنفسهم مقيدون بأدوار محددة ضمن منطق النظام ووفق شروط ارتباطاتهم الخارجية، فانعدم هامش التحرك لديهم في زمن يحتاج فيه لبنان إلى قرارات كبيرة. وبات النظام السياسي يفرز القلق باستمرار بينما تتغذى العصبيات الطائفية من القلق ذاته.

هذه الحلقة الجهنمية ليست قدراً حتمياً، لا بل أنها لا تركز إلى أي مسوغ دستوري وشرعي. ويجدر، في هذا السياق، التذكير ببضعة حقائق طالما سعى أركان النظام إلى طمسها:

- إن النظام السياسي الطائفي يتناقض مع المرتكزات الأساسية للأنظمة الوطنية، التي تفرض المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، بل ويتناقض أيضاً مع المرتكزات الأساسية للدستور اللبناني ذاته الذي جعل "الشعب مصدر السلطات" وكرس "حرية الاعتقاد المطلقة". وهذا يعني ببساطة أن انتماء أي لبناني إلى هذه الطائفة أو تلك يجب أن يكون عملاً إرادياً شخصياً. وعليه فإن أي نظام انتخابي أو إداري يصنف اللبنانيين تلقائياً وإكراهياً ضمن طوائف هو باطل.
- ليست الطوائف، بمدلولها القانوني، كيانات قائمة بذاتها، بل هي كيانات مجتمعية اعترفت بها الدولة وجعلت منها هيئات قانونية، ضمن منطق حرية الاعتقاد والتسامح. لكنها تحولت، في الممارسة، إلى كيانات سياسية بديلة من الدولة. وما كان لسطوتها ان تتعزز وترسخ، على رغم انتشار العلم بين اللبنانيين وما قاسوه من المآسي، إلا نتيجة لترهل الدولة وانقيادها لمصالح المتسلطين، ولحاجة اللبنانيين إلى خدمات ومنافع وحمايات جعلهم النظام الاقتصادي والاجتماعي الجائر، القائم على الربوع والظلم والاستئثار والمتاجرة بالولاءات، مضطرين للسعي إليها.
- من وجهة نظر القيم الإنسانية والدينية، فإن الإيمان الديني فعل شخصي وحرّ، والطائفية، متى تأسست واستأثرت، تناقض هذه القيم، والطوائف، بتحولها من تشكيلات اجتماعية إلى تشكيلات سياسية، تقوم على العصبية، وعلى تكتيل الجماعات ونبذ الآخر، وتتصرف على أنها مستقلة من حيث مصالحها وطموحاتها وتطلعاتها داخل لبنان وخارجه، فتؤدي إلى تفتيت المجتمع وتبديد الدولة. والتشكيلات الطائفية لا تقوم على المذاهب الدينية فقط بل على خصوصيات اللغة أو النسب. يثبت الواقع التاريخي أن اللحمة الطائفية قد ارتكزت على مواجهة طغيان أنظمة حكم متسلطة، لا سيما تلك التي استندت إلى الدين، وصحيح أيضاً أن المنطقة تضم اليوم أنظمة ونزعات تسلطية تدعي الاستناد إلى الدين ويتوجب مواجهتها. لكن هذه المواجهة لا تكون بشد العصب الطائفي، لأن الطائفية تغذي التعصب الديني الأكثر من جهة وتدفع بالمجموعات الطائفية من جهة أخرى للارتهان إلى قوى المال والخارج، فيفتت المجتمع وتتبدد الدولة. إنما تكون المواجهة بتثبيت أسس الدولة المدنية الديمقراطية على أساس المواطنة، حيث لا مصالح لطوائف بل لمواطنين، وهي وحدها التي تحمي حرية اعتقاد الأفراد وكرامتهم.

لذلك،

وفي ضوء ما تقدم، يؤكد مطلقو هذا النداء تشخيصهم للمرحلة ومنطلقات مواجهتها:

أولاً: إن الكتل المنخرطة ضمن النظام السياسي الطائفي تفرض على لبنان جدول أعمال خلافاتها ومراهناتها، وهي بمجملها باتت عاجزة عن تلبية حاجة المواطنين إلى الطمأنينة والكرامة، وأقصى ما يمكنها التوصل إليه تأجيل انهيار النظام بالكامل وانهيار السلم الأهلي، إنما على حساب نهش جسم الدولة ومصداقيتها. إن لبنان بحاجة ماسة إلى جدول أعمال مختلف.

ثانياً: إن إنفاذ لبنان يستوجب المبادرة إلى إعادة بناء الدولة والنظام السياسي والاقتصادي على قاعدة المواطنة والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، بعد ان انهار وهم "الدولة الطائفية"، وقد النظام القائم شرعيته وقدرته، وأمعن في تشويه ذاكرة اللبنانيين وتبديد طاقاتهم وآمالهم. وذلك يكون من خلال: 1- إرساء مرجعية شرعية مدنية ثابتة، و2- آليات فعالة للتمثيل الشعبي للمواطنين، بعيداً من أية كيانات وسيطة كالزعامات الطائفية، و3- تأمين انتظام موثوق لأداء السلطات التنفيذية والقضائية. وهذه الأركان الثلاثة قد تبددت وباتت مفنقة.

ثالثاً: وإذ تنهار تبعاً المؤسسات الدستورية بدءاً بمجلس النواب، ومنعاً لسقوط هيكل الدولة على رغم تعطل آليات عملها، وتأميناً لإدارة المرحلة الانتقالية المفروضة دون المرور بجولات عنف ودون انتظار ترتيبات وإملاءات الخارجية، فإن المحطة الحاسمة على طريق بناء النظام الجديد والدولة هي تشكل "هيئة دستورية انتقالية"، تحظى بثقة اللبنانيين، وتتمثل فيها جميع الشرائح الاجتماعية التي ترتبط مصالحها باستمرارها بالدولة، بما يتلاءم وحجمها في المجتمع ودرجة ارتباطها بمصالحه الطويلة الأجل، وتكون حكماً عابرة للتشكيلات الطائفية ومتخطية لمواقع التسلط. كما يجب أن تضم الهيئة الدستورية الانتقالية كفاءات فكرية وثقافية وعلمية وشبابية تضع المصلحة العامة فوق مصالح المقتدرين ومراهناتهم وارتهااناتهم.

رابعاً: إن المهمات الوطنية الملحة التي يجب أن تنفذها الهيئة الدستورية الانتقالية المنشودة هي:

أ. وضع إعلان دستوري مؤقت يؤمن شروط قيام دولة مدنية ديمقراطية وينظم المرحلة الانتقالية بشكل سلس ومأمون.

ب. بالاستناد إلى الإعلان الدستوري المؤقت، يجب الدعوة إلى انتخاب "مجلس نيابي تأسيسي" يتولى صياغة دستور دائم يرتكز على قواعد المواطنة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ويقره اللبنانيون بالاستفتاء العام.

في ضوء ما تقدم، يتوجه الموقعون إلى كل القوى، أفراداً وحركات ومنظمات وجمعيات وهيئات مدنية وعلمية وحقوقية ونقابية ومهنية، لدعوتهم للانضمام إلى المسيرة الإنقاذية توصلنا إلى جمع كل القوى الشعبية الحريصة على البلد.

لن يكون تشكيل الهيئة الدستورية الانتقالية واكتسابها لمشروعيتها ممكنين إلا بجمع شمل غالبية اللبنانيين حولها من خلال النضالات السياسية والاجتماعية في مختلف ساحات الحياة العامة، فتتعرز روح المواجهة في كل من الساحات، النقابية والفكرية والشبابية والحقوقية، بنتيجة وجود طرح سياسي جامع واضح، وترفد التحركات في كل

هذه المساحات بدورها التيار الإنقاذي العام، فيتحول يأس المواطنين وضياعهم إلى أمل ووعي وإرادة جماعية منظمة تنقذ الوطن وتعيد بناء الدولة.

تمر المشاركة في إطلاق المسيرة الإنقاذية بمحطتين حاسمتين:

- تتمثل الأولى بانعقاد "مؤتمر وطني إنقاذي"، يثبت أسس العلة ويرسم آفاق تخطيطها وشروطه، ليس فقط على الصعيد الدستوري والتمثيلي، بل أيضا على صعيد كل مراتب عقد اجتماعي جديد، يتناول جدول الأعمال الفعلي لهماوم المواطنين وطموحاتهم.
- ويتولى المؤتمر الوطني في محطة ثانية تنظيم "أيام الخيارات الوطنية" التي تناقش خلال ورش العمل التي تتضمنها وتحسم الخيارات الأساسية في كل من المجالات الحياتية والحقوقية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية، بما يتوافق مع المصالح العليا للمجتمع، وذلك بإشراك ذوي المعرفة والاهتمام.

دخلنا في زمن تغيرات كبرى، في العالم، وفي المنطقة، وفي غليان يجتاح مجتمعا ويجيش شبابنا. وبات اليوم ممكنا وضروريا استعادة التراث السياسي لهذا المجتمع، بروافده كافة، وتحريره من أسر الاتهامات والتخوين، لطي مرحلة عمرها أربعون سنة من الآلام والتخبط، ولإعادة إحياء العمل العام والثقة بجذواه.

الخطر حقيقي وداهم، النظام الفاشل يتهاوى، فالمبادرة واجبة، والتغيير ممكن.

إن المؤتمر الوطني الذي ندعوكم للمشاركة فيه هو الخطوة الأولى على طريق الإنقاذ وإعادة تأسيس الدولة. وفي المؤتمر سوف يعرض مشروع خطة عملية لتحقيق الأهداف المشار إليها آنفاً. وتتولى متابعة تنفيذ الخطة هيئة متابعة تتبثق عنه.

مشاركتمك الفعالة في المؤتمر تشكل الضمانة اللازمة لنجاحه.